تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..

لدى استقباله السفير..

لاستقرار اليمن ووحدته وسيادته وسلامة أراضيه، مؤكداً أهمية مواصلة التنسيق والتشاور بين البلدين في مختلف المحافل الدولية، ولا سيما في القضايا المرتبطة بحماية الممرات المائية، واحترام سيادة الدول، والتصدي للتهديدات العابرة للحدود.

وتناول اللقاء مستجدات الأوضاع المحلية والإقليمية، حيث أكد فخامة الرئيس أن محاولات المليشيات الحوثية الإرهابية جر اليمن إلى دائرة صراع أوسع، خدمة لأجندة النظام الإيراني، لا يمثل تهديداً لليمن فحسب، بل تمتد تداعياته إلى أمن واستقرار الدول المشاطئة للبحر الأحمر، والدول الآسيوية المرتبطة بهذا الممر البحري الحيوي، وفي مقدمتها جمهورية الهند الصديقة.

وشدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي على أن المجتمع الدولي مطالب بالنظر إلى المليشيات الحوثية باعتبارها جزءاً من شبكة تهديدات إقليمية متداخلة، في ظل ما توثقه التقارير من تنسيق متزايد مع التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة في القرن الأفريقي، وضلوعها بتهريب الأسلحة والتقنيات العسكرية، وتوظيف تلك الجماعات لتهديد امن الملاحة الدولية وامدادات الغذاء والسلع الاساسية، ودعم أنشطة القرصنة والجريمة العابرة للحدود، بما يستدعي تعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذه المخاطر المتنامية على كافة المستويات.

حضر اللقاء مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي.

أكد احتفاظ اليمن..

الخزينة العامة من أهم مواردها، وانعكاسات ذلك على قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها، وفي مقدمتها صرف مرتبات الموظفين، وتحسين الخدمات الأساسية.

وأكد دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية، أن الحكومة تتحرك وفق رؤية واضحة لتحويل التوجيهات التي أعلنها فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي إلى إجراءات تنفيذية، لضمان استئناف تصدير النفط بكل الوسائل الممكنة، باعتباره استحقاقا وطنيا وسياديا لا يحتمل التأجيل، وحقا أصيلا للشعب اليمني في الاستفادة من ثرواته.

وشدد الدكتور الزنداني على أن عائدات النفط ستوجه لخدمة المواطنين في جميع أنحاء اليمن، وفي مقدمة ذلك الإيفاء بالالتزامات الأساسية للحكومة، وصرف المرتبات، وتحسين الخدمات، ودعم الاستقرار الاقتصادي، مؤكدًا أن استمرار تعطيل هذا القطاع الحيوي يمثل اعتداء مباشرا على حقوق اليمنيين ومعيشتهم، ويكشف إصرار مليشيا الحوثي الإرهابية على استخدام الاقتصاد ومعاناة المواطنين أداة للابتزاز السياسي.

ووجه رئيس الوزراء اللجنة العليا لتسويق النفط والجهات المختصة بسرعة استكمال الإجراءات التنفيذية والفنية، ورفع التقارير الدورية حول مستوى الإنجاز، والعمل بروح الفريق الواحد لتجاوز التحديات، بما يضمن استئناف عمليات التصدير وفق أعلى معايير الكفاءة وحماية المصالح الوطنية.

وشددت مناقشات اللجنة على أن استئناف تصدير النفط يمثل أولوية وطنية وحكومية في هذه المرحلة، باعتباره المدخل الرئيس لتعزيز الموارد العامة، واستعادة التعافي الاقتصادي، وتمكين الدولة من القيام بواجباتها تجاه المواطنين.. مؤكدين الحرص على المواءمة بين التصدير وتلبية احتياجات السوق المحلية ومحطات الكهرباء من المشتقات النفطية وفق خطط ورؤية واضحة.

كما استقبل دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني، امس في العاصمة المؤقتة عدن، مديرة مكتب مجموعة البنك الدولي في اليمن دينا أبو غيدا، حيث جرى مناقشة مجالات الشراكة القائمة بين الحكومة والبنك الدولي، وأولويات الدعم خلال المرحلة المقبلة، وفي مقدمتها إصلاح قطاع الكهرباء، ودعم سياسة الإصلاحات.

وأشاد دولة رئيس الوزراء بدعم البنك الدولي في الجوانب الاقتصادية والخدمية والتنموية وبناء المؤسسات، والتطلع الى مضاعفة هذا الدعم، وإسناد جهود الحكومة في الإصلاحات الهيكلية التي تنفذها لتحسين الأوضاع الاقتصادية والإنتاجية.. لافتا الى العمل على إيجاد حلول استراتيجية في قطاع الكهرباء، واهمية دعم الشركاء للحكومة في هذا الجانب.. مشددا على أهمية توسيع الشراكة مع البنك الدولي في تنفيذ مشاريع مستدامة تسهم في رفع كفاءة القطاع، وتطوير بنيته التحتية، وتعزيز قدراته المؤسسية.

من جانبها، أكدت مديرة مكتب مجموعة البنك الدولي استمرار التزام البنك الدولي بدعم الحكومة اليمنية، ومواصلة الشراكة في تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية، وفي مقدمتها مشاريع الكهرباء، ودعم جهود الحكومة في تعزيز قدرات المؤسسات وتحقيق التعافي الاقتصادي وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين.

حضر اللقاء وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتورة افراح الزوبة ومدير مكتب رئيس الوزراء الدكتور علي عطبوش.

وفي سياق المراسلات وجّه دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني، رسالة خطية إلى الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) خوان كارلوس سالازار، ورئيس مجلس المنظمة توشيوكي أونوما، بشأن التطورات المتعلقة بانتهاك المجال الجوي للجمهورية اليمنية .

وسلم سفير الجمهورية اليمنية لدى كندا جمال السلال، خلال لقاء عُقد في مقر المنظمة بمدينة مونتريال الكندية، الرسالة لرئيس مجلس المنظمة، وذلك بمشاركة أمين عام المنظمة، ومدير إدارة النقل الجوي محمد خليفة، عبر الاتصال المرئي.

وأكدت الرسالة إدانة الحكومة اليمنية اختراق طائرة إيرانية للمجال الجوي اليمني وهبوطها دون الحصول على تصريح من الحكومة الشرعية .. معتبرة ذلك انتهاكاً صارخاً لسيادة الجمهورية اليمنية ومخالفة للقانون الدولي واتفاقية شيكاغو المنظمة للطيران المدني الدولي.

وشددت على ضرورة اضطلاع منظمة الإيكاو بمسؤولياتها في التعامل مع هذه الانتهاكات بما يضمن احترام سيادة الدول وسلامة أجوائها .. مؤكدة احتفاظ اليمن بحقها الكامل، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، في اتخاذ الإجراءات المشروعة لحماية سيادتها ومجالها الجوي.

كما تناول اللقاء التطورات المتعلقة بسلامة وأمن الطيران المدني في اليمن، وسُبل تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمة بما يرسخ الالتزام بالقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة.

وعلى صعيد ميداني قام دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني، امس بزيارة إلى المجمع القضائي في العاصمة المؤقتة عدن، حيث اطلع على سير العمل واحتياجات السلطة القضائية.. مؤكدا أن الحكومة تضع تعزيز استقلال السلطة القضائية ودعمها في صدارة أولوياتها، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن بناء الدولة وسيادة القانون لا يمكن أن يتحققا دون قضاء قوي ونزيه ومستقل.

وكان في استقبال دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية لدى وصوله، رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي محسن يحيى طالب، ورئيس هيئة التفتيش القضائي القاضي ناظم باوزير، والأمين العام للمحكمة العليا للجمهورية القاضي نبيل الاديمي.

وعقد دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية، خلال الزيارة، اجتماعاً ضم رئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس هيئة التفتيش القضائي، والأمين العام للمحكمة العليا للجمهورية، جرى خلاله مناقشة أوضاع السلطة القضائية، وسبل تعزيز التنسيق والتكامل بين السلطات، والاحتياجات الكفيلة بتمكين القضاء من الاضطلاع بدوره الدستوري في إرساء العدالة وحماية الحقوق والحريات.

وأكد الدكتور الزنداني أن القضاء هو المظلة التي يحتكم إليها الجميع، وهو الضامن الحقيقي لقيام الدولة واستقرارها، مشدداً على أن السلطة التنفيذية لا يمكن أن تؤدي مهامها بكفاءة في غياب قضاء فاعل وقادر على إنفاذ القانون وتحقيق العدالة.. وقال، إن "الحكومة تنظر إلى العلاقة مع السلطة القضائية من منظور الشراكة الوطنية والتكامل المؤسسي، بما يحفظ الفصل بين السلطات ويعزز التعاون بينها".

وأضاف "مهمتنا هي مساعدتكم وتمكينكم من أداء رسالتكم، وليس التدخل في شؤونكم، فاستقلال القضاء مبدأ لا حياد عنه، وسنبذل كل جهد ممكن لبناء قضاء قوي يحظى بثقة المواطنين".

وأشار رئيس الوزراء إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب العمل بروح الفريق الواحد، وتأسيس قاعدة جديدة للعلاقة بين مؤسسات الدولة، تقوم على احترام الاختصاصات الدستورية لكل سلطة، وتعزيز التكامل في البناء المؤسسي للدولة بما يرسخ مبادئ النزاهة والشفافية وسيادة القانون.

وشدد على أن حماية القضاة وتوفير البيئة الآمنة التي تمكنهم من أداء واجبهم باستقلالية وحياد تمثل أولوية للحكومة، إلى جانب معالجة التحديات التي تواجه مرافق القضاء، والعمل على تطوير البنية التشريعية من خلال إعادة النظر في عدد من القوانين والتشريعات بما يواكب المتغيرات ويعزز كفاءة المنظومة العدلية.

وأكد رئيس الوزراء أهمية تفعيل القضاء المستعجل وتسريع إجراءات التقاضي والفصل في القضايا، بما يحقق العدالة الناجزة ويخفف معاناة المواطنين، لافتاً إلى أن مسؤولية الدولة بمختلف سلطاتها هي الاستجابة لتطلعات الناس في عدالة سريعة ومنصفة، باعتبارها الركيزة الأساسية لاستعادة ثقة المجتمع بمؤسسات الدولة.

من جانبه، رحب رئيس مجلس القضاء الأعلى بزيارة دولة رئيس الوزراء التي تدل على الاهتمام بالسلطة القضائية، لافتا الى أبرز التحديات التي تواجه السلطة القضائية، والاحتياجات اللازمة للارتقاء بأدائها، معبرا عن تقديره لحرص رئيس الوزراء على تعزيز الشراكة المؤسسية مع القضاء، بما يسهم في ترسيخ دولة النظام والقانون وخدمة المواطنين.

حضر الاجتماع مدير مكتب رئيس الوزراء الدكتور علي عطبوش.

السعودية تدين حصار..

التخفيف من معاناة الشعب اليمني، بما في ذلك استمرار المشاريع التنموية ودعم ميزانية الحكومة اليمنية وتوفير المشتقات النفطية لتشغيل محطات الكهرباء، كما استقبلت الموانئ في شمال اليمن (الحديدة، والصليف، ورأس عيسى) خلال النصف الأول من عام 2026م أكثر من 300 سفينة تحمل مختلف المواد الغذائية والبضائع والوقود ومواد البناء، مع استمرار العمل بموجب قرار مجلس الأمن 2216 بمنع دخول الأسلحة والذخائر التي تحاول مليشيا الحوثي بشتى الوسائل إدخالها إلى اليمن لإطالة أمد سيطرتها على مقدرات الشعب اليمني".

وذكّرت الوزارة بما سبق أن قامت به مليشيا الحوثي من اعتداءات واسعة استهدفت الشعب اليمني والبنى التحتية في اليمن، ومن ذلك استهداف مطار عدن بتاريخ 2020/12/30م وما نتج عنه من مقتل وإصابة عشرات الشهداء والجرحى، كما قامت خلال فترة التهدئة باستهداف موانئ تصدير النفط في جنوب اليمن بتاريخ 2022/10/21م، وما تلا ذلك من استهدافات لإيقاف قدرات الحكومة على بيع النفط الذي يمثل قرابة 60 % من إيرادات للحكومة مما انعكس بشكل مباشر على دفع الرواتب للموظفين.

وتابعت " كما قامت المليشيا الحوثية بمصادرة أربع طائرات تابعة لشركة الخطوط الجوية اليمنية، حيث احتجزتها المليشيا في مطار صنعاء بعد نقلها للحجاج اليمنيين من محافظة جدة، ثم زجت باليمن في الصراع في المنطقة واستهدفت السفن التجارية في البحر الأحمر، وتسبب ذلك في زيادة معاناة الشعب اليمني ومنعه من السفر وتفاقم المشاكل الاقتصادية وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها مليشيا الحوثي، ورفضت كل المبادرات لإعادة تسيير الرحلات من مطار صنعاء وآخرها المبادرة الأردنية، إلى جانب الانتهاكات الإنسانية المستمرة التي تقوم بها تلك المليشيا ضد المواطنين اليمنيين، وهي تحاول الآن تصدير ما تواجهه من مشاكل اقتصادية ورفض شعبي بسبب جرائمها وانتهاكاتها عبر اختلاق الاتهامات الكاذبة وتوجيهها للمملكة".

وأكّدت وزارة الخارجية، أن موقف المملكة يهدف لإحلال السلام في اليمن وإنهاء معاناة الشعب اليمني، حيث دعمت المملكة الجهود الأممية لتحقيق السلام في اليمن على مدى السنوات الماضية، بما في ذلك خارطة الطريق التي وافقت الحكومة اليمنية عليها في حين امتنعت المليشيا الحوثية عن إعلان قبولها، وانخرطت في صراع في المنطقة لدعم أجندتها وأهدافها المشؤومة، مما ضاعف من معاناة المواطنين اليمنيين في مناطق سيطرتها.

وطالبت المملكة المجتمع الدولي بالقيام بمسؤولياته تجاه تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار 2216 بشأن اليمن والقرار 2722 بشأن حقوق وحرية الملاحة في البحر الأحمر .. مؤكدة أنها ستتخذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية سفنها بما يتوافق مع القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للعام 1982م.

بدورها رحبت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بما ورد في بيان وزارة خارجية المملكة العربية السعودية الشقيقة، وثمنت ما تضمنه من تأكيدات تعكس مواقف المملكة الثابتة والداعمة لليمن وشعبه وحكومته الشرعية، ودورها الأخوي في دعم مؤسسات الدولة والتخفيف من معاناة الشعب اليمني، إلى جانب جهودها السياسية والاقتصادية والإنسانية الرامية إلى تحقيق السلام الشامل والعادل، بما يعزز أمن اليمن واستقراره ووحدته وسلامة أراضيه.

وأشادت الوزارة، في بيان، بما تضمنه البيان من إبراز للانتهاكات والممارسات التي ارتكبتها مليشيا الحوثي الإرهابية بحق الشعب اليمني ومقدراته الوطنية، والتي أسهمت في تفاقم المعاناة الإنسانية والاقتصادية وإطالة أمد الصراع، مؤكدة أن المزاعم الحوثية بشأن وجود حصار على اليمن لا تعدو كونها محاولة للتنصل من مسؤوليتها عن تدهور الأوضاع المعيشية وعرقلة جهود السلام.

ودعت وزارة الخارجية المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة اليمنية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار 2216، ومواجهة التهديدات التي تشكلها مليشيا الحوثي للأمن الإقليمي والدولي ولحرية الملاحة البحرية في البحر الأحمر وباب المندب.

وأكدت تأييد الجمهورية اليمنية للإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية الشقيقة لحماية سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها وممراتها المائية.

إدانات إقليمية واسعة..

العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم محمد البديوي، عن إدانته واستنكاره الشديدين للتصريحات الحوثية، واصفاً إياها بأنها مزاعم باطلة ومحاولة مكشوفة لتشويه الحقائق والتنصل من مسؤولية المليشيا عن ممارساتها التي أسهمت في تعميق الأزمة اليمنية وتهديد أمن المنطقة واستقرارها.

وأكد البديوي أن هذه التصريحات لا يمكن أن تحجب الدور الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في دعم الشعب اليمني، سواء عبر مساندة جهود السلام، أو تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية، أو دعم مسار الحل السياسي. كما شدد على أن أمن الملاحة البحرية وحرية التجارة الدولية يمثلان ركيزة أساسية للاستقرار الإقليمي والدولي، وأن استهداف الممرات المائية الدولية يعد انتهاكاً للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم إزاء التهديدات الحوثية والعمل على تنفيذ القرارات الدولية بما يضمن حماية الملاحة البحرية، مجددًا وقوف مجلس التعاون إلى جانب المملكة العربية السعودية ودعمه الكامل لإجراءاتها الرامية إلى حماية أمنها وسيادتها.

وفي الدوحة، أعربت دولة قطر عن إدانتها واستنكارها الشديدين للتصريحات الحوثية، مؤكدة أن اتهام المملكة العربية السعودية بحصار اليمن وحظر الملاحة البحرية يفتقر إلى المصداقية. ودعت وزارة الخارجية القطرية المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته في تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم (2216) بشأن اليمن ورقم (2722) بشأن حماية حقوق وحرية الملاحة في البحر الأحمر، مؤكدة أن حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي. كما جددت الدوحة تضامنها الكامل مع المملكة، معتبرة أن أمن السعودية جزء لا يتجزأ من أمن قطر ودول مجلس التعاون.

ومن جانبها، أدانت دولة الكويت بشدة ما وصفته بالادعاءات الباطلة الصادرة عن مليشيا الحوثي بحق المملكة العربية السعودية، وما تضمنته من تهديدات تستهدف أمن وحرية الملاحة البحرية. وأكدت وزارة الخارجية الكويتية ضرورة التزام المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارين (2216) و(2722)، مشددة على أن حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية حق تكفله قواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

كما انضم الأردن إلى المواقف المنددة، حيث أدانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين التصريحات الحوثية، مؤكدة رفضها الكامل للاتهامات الباطلة بحق المملكة العربية السعودية والتهديدات التي تستهدف حرية الملاحة البحرية. وأكد المتحدث الرسمي باسم الوزارة السفير فؤاد المجالي تضامن المملكة الأردنية الهاشمية المطلق مع السعودية، ودعمها لكل ما تتخذه من إجراءات لحماية سيادتها وأمنها وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها، داعيًا المجتمع الدولي إلى ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القراران (2216) و(2722).

كما أدانت مملكة البحرين بشدة التهديدات الإرهابية الصادرة عن ميليشيا الحوثي تجاه المملكة العربية السعودية، معتبرة أنها تمثل تصعيدًا خطيرًا يهدد أمن المنطقة واستقرارها ويستهدف الملاحة البحرية والتجارة الدولية والمدنيين، في مخالفة للقانون الدولي. كما أكدت تضامنها الكامل مع السعودية، وأن أمنها يعد جزءًا لا يتجزأ من أمن البحرين.

وجددت البحرين دعمها للجهود الدولية الرامية إلى حماية أمن الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب، كما أشادت بالجهود السعودية للتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية، مؤكدة دعمها لوحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضيه وفق المرجعيات المتفق عليها وقرارات مجلس الأمن، بما يحقق الأمن والاستقرار للشعب اليمني.

وتعكس هذه المواقف الخليجية والعربية إجماعًا على رفض التصريحات الحوثية، والتأكيد على دعم المملكة العربية السعودية في مواجهة ما وصفته تلك الدول بالادعاءات الباطلة، إلى جانب التشديد على أهمية صون أمن الممرات البحرية الدولية وحماية حرية الملاحة باعتبارها مسؤولية جماعية ترتبط بأمن واستقرار المنطقة والعالم.

الإرياني: سردية "الحصار" ..

ردود فعل إقليمية ودولية عسكرية واسعة، ويزيد من حالة الغليان والرفض الشعبي لمغامراتها وحروبها العبثية".

وأشار الإرياني إلى أن المليشيا لجأت، في هذا السياق، إلى إعادة إحياء خطاب "المظلومية" وسردية "الحصار"، وافتعال أزمة الرحلات الجوية بالتزامن مع إعادة تشغيل الجسر الجوي الإيراني عبر رحلات شركة "ماهان"، ورفضت بصورة متعمدة جميع البدائل المطروحة لاستئناف الرحلات المدنية، بما في ذلك المبادرات الحكومية، وإعلان شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية استعدادها لتسيير رحلات إلى مطار صنعاء، بما يؤكد أن هدفها لم يكن معالجة أزمة النقل الجوي، وإنما صناعة ذريعة توفر غطاءً محلياً لقرار التصعيد، وتستخدم في الحشد والتعبئة وتضليل الرأي العام.

وأكد الإرياني أن ما أعلنته المليشيا تحت شعار "الحصار بالحصار" لا يمكن النظر إليه باعتباره إجراءً مرتبطاً بالحالة اليمنية أو بطبيعة العلاقة مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية، بل هو في جوهره تنفيذ لقرار إيراني يستهدف أمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ويهدد حرية الملاحة الدولية، وسلاسل إمدادات الطاقة والتجارة العالمية، بما يحول اليمن مرة أخرى إلى منصة لخدمة المشروع الإيراني، ويزج به في صراعات تتجاوز حدوده ومصالح شعبه.

وأضاف الإرياني "أن محاولة المليشيا تصوير هذا التصعيد على أنه استجابة لإرادة اليمنيين أو تعبير عن معاناتهم تمثل قلباً صارخاً للحقائق، فاليمنيون لم يطالبوا بإغلاق الممرات البحرية، ولا بتوسيع دائرة الحرب، ولا بتحويل بلدهم إلى ساحة اشتباك إقليمي، وإنما يطالبون بإنهاء الانقلاب، واستعادة الدولة، وتحقيق السلام، وتحسين أوضاعهم المعيشية، واستعادة مؤسساتهم الوطنية، بعيداً عن إملاءات الحرس الثوري الإيراني والوصاية الإيرانية".

وجدد الإرياني التأكيد على أن ما يجري يعكس محاولة المليشيا الحوثية إضفاء غطاء محلي على قرار تصعيدي اتُخذ في طهران، وتقديمه للرأي العام باعتباره نتاج أزمة داخلية، بينما تؤكد الوقائع أنه ينسجم مع استراتيجية إيرانية أوسع لتوظيف أذرعها المسلحة كورقة ضغط على المجتمع الدولي، وربط أمن الممرات البحرية بحسابات طهران السياسية والعسكرية، حتى وإن كان الثمن مزيداً من معاناة اليمنيين وعزلتهم، وتعريض أمن المنطقة والعالم لمخاطر غير مسبوقة.

قيادة القوات المشتركة للتحالف:..

الرحلات من وإلى المطار.

وأكد اللواء المالكي على أن قيادة القوات المشتركة للتحالف شرعت في تنفيذ إجراءات حماية سفن التحالف عبر مضيق باب المندب، وسيتم الرد على التهديدات الحوثية للسفن العابرة بكل حزم وقوة، باعتبار هذه التهديدات مخالفة صريحة للقانون الدولي وتنضوي تحت أعمال القرصنة البحرية.

وزير النقل: حماية..

العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي - القائد الأعلى للقوات المسلحة، جسد رؤية وطنية واضحة تؤكد أن معركة استعادة الدولة لم تعد مجرد شعار سياسي، بل مشروعاً وطنياً متكاملاً يهدف إلى إنهاء الانقلاب الحوثي واستعادة مؤسسات الدولة وترسيخ مبادئ الجمهورية وحماية المصالح الوطنية العليا.

وأشار إلى أن مضيق باب المندب يمثل أحد أهم الممرات البحرية الدولية وأكثرها تأثيراً على حركة التجارة العالمية وأمن الطاقة، مؤكداً أن أي محاولات لاستغلال هذا الممر الحيوي أو تهديد أمن الملاحة فيه تمثل اعتداءً على السيادة اليمنية وتهديداً مباشراً للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وفي إطار ترجمة هذه التوجهات الوطنية إلى خطوات عملية، أعلن وزير النقل أن الوزارة شكلت لجنة طوارئ عليا لمتابعة التطورات والمستجدات المتعلقة بقطاع النقل وسلامة وأمن الملاحة البحرية والجوية والبرية وتأمين سلاسل الإمداد، مشيراً إلى أن اللجنة عقدت، أمس، أول اجتماعاتها في العاصمة المؤقتة عدن، لمناقشة مستجدات المرحلة ورفع مستوى الجاهزية والتنسيق بين مختلف الجهات المختصة، بما يضمن حماية المصالح الوطنية واستمرارية خدمات النقل، وتعزيز أمن الممرات البحرية اليمنية والدولية.

وأكد الوزير أن استعادة الموارد الوطنية، وفي مقدمتها استئناف تصدير النفط، تمثل ركيزة أساسية لتعزيز السيادة الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات العامة وتخفيف معاناة المواطنين، بما يعزز قدرة الدولة على القيام بمسؤولياتها الوطنية.

وثمن وزير النقل المواقف الأخوية الصادقة للأشقاء والأصدقاء الداعمين لليمن وشرعيته الدستورية، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، مشيداً بدورها المحوري في دعم اليمن سياسياً واقتصادياً وإنسانياً وتنموياً، وإسهاماتها المستمرة في تعزيز صمود مؤسسات الدولة والحفاظ على أمن اليمن واستقراره.

وجدد الوزير العُمري الدعوة إلى اصطفاف وطني واسع خلف مشروع الدولة ومؤسساتها الدستورية، ودعم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وتعزيز الشراكة مع الأشقاء والأصدقاء، بما يمكّن الدولة من بسط سيادتها على كامل أراضيها ومياهها الإقليمية، وحماية الممرات البحرية الدولية، وترسيخ الأمن والاستقرار وإنهاء مشاريع الفوضى والارتهان.

الى ذلك، تفقد وزير النقل محسن العُمري، امس، سير العمل ومستوى اداء قطاعات النقل الجوي والبحري في عدد من المؤسسات والهيئات التابعة للوزارة في العاصمة المؤقتة عدن.

واستمع وزير النقل خلال زيارته مبنى شركة الخطوط الجوية اليمنية، من رئيس مجلس ادارة الشركة الكابتن ناصر محمود، الى شرح موجز حول مستوى التشغيل وحركة الرحلات الداخلية والخارجية، وسير الإجراءات التشغيلية والفنية والجهود المبذولة لضمان استمرارية الخدمات المقدمة للمسافرين.

واكد الوزير العُمري اهمية مواصلة تطوير الاداء التشغيلي وتعزيز كفاءة الخدمات بما يسهم في تحسين مستوى النقل الجوي وتلبية احتياجات المواطنين..مشدداً على ضرورة تجاوز التحديات وفق خطط عملية تضمن استمرارية عمل الناقل الوطني.

واطلع وزير النقل، خلال زيارته الى مطار عدن الدولي، على سير الحركة التشغيلية ومستوى الانسيابية في اجراءات معاملات السفر والوصول، وسير العمل في الصالات والمرافق المختلفة، والجهود المبذولة لتقديم أفضل الخدمات للمسافرين.

وشدد الوزير العُمري على ضرورة المحافظة على الجاهزية التشغيلية ورفع مستوى التنسيق بين مختلف الجهات العاملة في المطار لتعزيز الاداء وانسيابية حركة المسافرين والطائرات وفق المعايير المعتمدة.

كما تفقد وزير النقل سير العمل بالهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، وناقش مع رئيس الهيئة الكابتن صالح بن نهيد، عدداً من القضايا المتعلقة بتطوير قطاع الطيران المدني، ومستوى تنفيذ الخطط والبرامج الهادفة إلى تعزيز السلامة الجوية والارتقاء بالأداء المؤسسي.

وجدد الوزير العُمري حرص الوزارة على دعم الهيئة وتمكينها من اداء مهامها بكفاءة والعمل على استكمال مشاريع التطوير والتحديث المقرة لها بما يواكب متطلبات المرحلة ويعزز قدرات قطاع الطيران المدني.

كما تفقد وزير النقل محطة الحاويات في ميناء عدن، حيث استمع من مدير عام شركة عدن لتطوير الموانئ عارف الشعبي، الى شرح حول حركة السفن ومناولة الحاويات ومستوى النشاط التشغيلي والإجراءات المتخذة لضمان انسيابية العمل واستمرار الخدمات اللوجستية للميناء.

واكد الوزير العُمري ان مؤشرات الاداء تعكس استمرار النشاط الملاحي والتجاري بصورة مستقرة..مشيراً الى ان الوزارة تعمل على تعزيز كفاءة الموانئ ورفع جاهزيتها بما يضمن انسيابية سلاسل الامداد والامتداد اللوجستي، وبما يخدم ويدعم حركة التجارة وتأمين تدفق السلع والبضائع إلى مختلف المحافظات.

إعلان قضائي

تعلن المحكمة التجارية الابتدائية بمحافظة تعز المدعى عليها/ نعيم محمد علي الضوراني بأن عليها الحضور إلى مقر المحكمة التجارية الابتدائية م/ تعز في تمام الساعة التاسعة صباحاً من يوم الاثنين 25 ربيع الأول 1448هـ الموافق 7 /9 /2026م وذلك للرد على الدعوى رقم (362) المرفوعة من المدعيين/ وجدان محمد سلمان وعقيل محمد سلمان موضوعها (مديونية)، ما لم فإن المحكمة سوف تسير في إجراءات نظر القضية في مواجهة منصوب عنها وفقاً للقانون.

قاضي المحكمة التجارية الابتدائية م/ تعز

القاضي/ إسماعيل حسين إسماعيل فضة